

قرار رقم ٣ لعام ١٤٣٥هـ

الصادر من لجنة الاعتراض الزنوكية الضريبية الابتدائية الثانية

بيان الاعتراض المقدم من المكلف/الشركة (أ)

(٣٤/٢٣) رقم

على الربط الظاهري الضريبي الإضافي عن عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م.

الحمد لله والصلوة والسلام على، رسول الله، وبعد:

في يوم الأحد ٢٨/١٤٣٥هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بمقرها بالرياض للبت في الاعتراض المقدم من الشركة (أ) على الربط الزكوي الضريبي الإضافي عن عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م.

وبعد الاطلاع على ملف القضية لدى اللجنة، وعلى مذكرة رفع الاعتراض رقم ٤٣٦٠/١٦/١٤٣٤ و تاريخ ٣/٧/١٤٣٤هـ، وعلى ما ورد بمحضر جلستي المناقشة المنعقدة أولاهما بتاريخ ٢/١٢/١٤٣٤هـ التي حضرها عن المصلحة كل من ٩
ولم يحضر من يمثل الشركة، والثانية بتاريخ ٢٢/١٤٣٥هـ التي حضرها عن المصلحة كل من ٩
حضرها عن الشركة

فقد قررت اللجنة الفصل في الاعتراض على النحو التالي:

أولاً: الناحية الشكلية:

أخطرت المصلحة الشركة بالربرط بخطابها رقم ٢٩٣/١٦/٤٣٤ وتاريخ ١٣/١٦/٤٣٤، واعتبرت عليه الشركة بخطابها الوارد للمصلحة برقم ٩٠٢٧/١٦/٤٣٤ وتاريخ ١١/٣/٤٣٤، وحيث إن الاعتراض قدم خلال المدة النظامية ومن ذي صفة، فإنه يكون مقبولاً من الناحية الشكلية.

ثانياً: الناحية الموضوعية:

ينحصر اعتراض الشركة في الغرامات المفروضة على الاختلافات الظاهرة في تصنيف الأصول.

وقد انتهى الخلاف بإفاده ممثل الشركة بأن موضوع الخلاف بين الطرفين قد انتهى بصدور قرار هذه اللجنة رقم (١٨) لعام ٤٣٤هـ، الذي تضمن اعتراض الشركة كبند من بنود القضية الخاصة بالقرار أعلاه.

وبناءً على ذلك، وللحيثيات الواردة في القرار، فإن لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بالرياض تقرر ما يلي:

أولاً: من الناحية الشكلية:

قبول اعتراض الشركة (أ) على الربط الضريبي الإضافي عن عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م من الناحية الشكلية لتقديمه خلال المدة النظامية ومن ذي صفة.

ثانياً: من الناحية الموضوعية:

انتهاء الخلاف في الغرامات المفروضة على الاختلافات الظاهرة في تصنيف الأصول للحيثيات الواردة في القرار.

والله ولي التوفيق